

إشكالية التنمية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في إفريقيا

The problem of Development and its implication for security and stability in africa.



امحمد رفيق غراب GHERAB M'hamed rafik

جامعة الجزائر3، الجزائر، gherab123@live.com

تاريخ الإرسال: 2022/07/31 تاريخ القبول: 2022/10/29 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص

تندرج الدراسة ضمن المواضيع المرتبطة بمعضلة الفشل التنموي الذي تعاني منه إفريقيا منذ الاستقلال، رغم المحاولات المتكررة للنهوض باقتصادات دولها، هذا الفشل له انعكاسات سلبية أثرت على التنمية. تعالت اصوات حول أسباب هذا الفشل علما أن البلدان الإفريقية تلقت قروضا من المؤسسات المالية الدولية مرفوقة بمشروطيه وقيود تحد من حرية الأنظمة في التصرف. لذا كان التركيز على أهم المقاربات التي تقبل الإسقاط على الواقع الإفريقي، فإفريقيا تزخر بموارد طبيعية مازالت محل اطماع القوى الاقتصادية العالمية، ولها من الكفاءات ما يؤهلها لاحتلال مراتب متقدمة على المستوى العالمي. إن فشل التنمية يهدد الأمن والاستقرار في هذه البلدان ولهذا دأبت الدراسة على محاولة استجلاء اهم الاسباب الرئيسية التي كانت وراء هذا الفشل واهم انعكاساتها على الأمن والاستقرار وصولا الى الاستنتاجات التي تلخص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة .

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الديمقراطية؛ الحكم الرشيد؛ سياسات التحديث؛ التبعية.

Abstract:

The study falls within the topics related to the dilemma of development failure suffered by African countries since independence, despite repeated attempts to advance the economies of these countries, this failure accompanied by negative repercussions that affected the development process. Given that African countries received loans from international financial institutions by conditionalities and restrictions that limit the action of the regimes. Therefore, the focus was on the most important approaches that accept the projection of the African reality, Africa is rich in natural resources that are still subject to the ambitions of global economic powers, and it has the human competencies that qualify it to occupy advanced ranks at the global level. The failure of development threatens security and stability in these countries. That is why the study has been trying to clarify the main reasons behind this failure and its most important repercussions on security, and stability arriving at the conclusions that summarize the most important findings of the study.

Keywords: Development; democracy; good governance; modernization policies; dependency.

* المؤلف المرسل: امحمد رفيق غراب. gherab123@live.com

مقدمة:

تعاني بلدان كثيرة عبر العالم من مشاكل جمة، وفشل في السياسات المنتهجة للحد من تفاقم الاوضاع، الشيء الذي جعل اهتمام الباحثين والمقررين ينصب على سياسات التنمية التي لم تؤتي ثمارها، في محاولات دون جدوى من أجل تفسير اسباب هذا القصور. عن العملية التنموية في البلدان المتخلفة هي عبارة عن ظاهرة معقدة يصعب التنبؤ بنتائجها على أرض الواقع. فالكثير من بلدان العالم تعاني من هذا الفشل ن خاصة تلك التي خرجت من الاستعمار ووجدت نفسها حبيسة نظام اقتصادي موروث عن مستعمر خرب اسسه بإمكانات مادية محدودة، يحدث هذا لبلدان تمتلك من الثروات والكفاءات مالا تمتلكه الدول المستعمرة. أخذت إفريقيا حصة الأسد من هذه المشاكل، سعت القيادات الإفريقية لإطلاق مبادرات متعددة للخروج من دائرة التخلف، حدث هذا بفعل المحاولات التنموية التي باءت بالفشل الذريع، لم تتمكن من توفير الدفعة اللازمة للانطلاق وللحاق بالدول المتقدمة، والقضاء على مظاهر التخلف والقيام بالتحديث المناسب، فهذا الفشل يمكن إرجاعه لطبيعة هذه المجتمعات أو تركيبها العرقية، بالإضافة إلى مؤسساتها غير القادرة على تلبية تطلعات شعوبها، وهذا من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية، والدول التي كانت بالأمس هي المستعمر والمستغل الحالي لجميع مقدرات الدول المستقلة، فهذه النظرة تريد تبرير التبعية عن طريق إلقاء اللوم على قيادات البلدان المتخلفة، محملة إياهم مسؤولية فشل التنمية، بحجة أنهم يرفضون الانفتاح على الآخرين وعدم قبول المساعدة مكثفين برعاية مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، خاصة أنهم لا يخضعون لأية رقابة أو مساءلة، الأمر الذي أثار سلبا على أمن واستقرار هذه البلدان، إلا أن هناك نظرة أخرى ترى أن مشاكل إفريقيا التنموية هي نتاج اندماج اقتصاداتها ضمن النظام الرأسمالي العالمي الذي فرضته القوى الاستعمارية السابقة حفاظا على استمرار تدفق الموارد نحوها، صاحب هذا الفشل نجاح نمور آسيا، الشيء الذي يدفع للتساؤل عن هذه المفارقة رغم امتلاك جميع مقومات الانطلاقة وبهذا تكون المشكلة البحثية كما يلي:

-لماذا فشلت التنمية في إفريقيا وماهي تأثيراتها على الحياة العامة ؟

لتتفرع عنها الاسئلة الفرعية التالية :

-هل تحقيق الديمقراطية ضروري لنجاح التنمية في إفريقيا؟

-هل التنمية مرحلة ضرورية للحفاظ على الأمن والاستقرار في إفريقيا؟

-هل برامج المساعدة الدولية كفيلة بتحقيق التنمية الشاملة في إفريقيا؟

-هل ترشيد الحكم ومحاربة الفساد كفيلا بتحقيق التنمية في إفريقيا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تمت الاستعانة بالفروض العلمية التالية:

-كلما توفر لدى النظام السياسي قدر عالي من الرشادة زادت فرص تحقيق التنمية: بمعنى أن الحكم الرشيد من الشروط الضرورية التي تساعد على تحقيق التنمية حيث لا يمكن تحقيقها في ظل نظام لا يخضع لأي رقابة.

-كلما تضاءل تأثير العامل الخارجي تزايدت حظوظ نجاح القوى الداخلية في تحقيق التنمية؛
التدخلات الخارجية تراعي بالدرجة الأولى مصالحها الخاصة على حساب دول النفوذ لذا لن تترك الفرصة للقوى
الداخلية لإحراز أي تقدم قد يهدد مصالحها.

-كلما تضاغت أعباء المديونية قلت فرص النظام في الحفاظ على الاستقرار؛ إن تفاقم الديون
يدخل النظام السياسي في أزمة استحالة توفير وتحقيق المطالب الأساسية لرعاياه ينتج عنها امتعاض لدى
الجماهير قد

يهدد الأمن والاستقرار الداخلي.

انطلاقا مما سبق تكون الاجابة على المشكلة البحثية وتساؤلاتها وفقا لخطة البحث التالية:

1-الاطار النظري والمفهومي للدراسة.

2-واقع التنمية في إفريقيا ومقوماتها.

3-معوقات التنمية وانعكاساتها على البلدان الافريقية.

جاء التقسيم بهذا الشكل من اجل الوقوف على ظاهرة فشل التنمية في إفريقيا واستجلاء أهم الاسباب التي
ساهمت بطريقة أو أخرى في هذا الفشل، الذي اختلف الكثير من الباحثين حول حقيقة اسباب هذه الظاهرة،
وذلك من أجل معرفة جملة التأثيرات التي تسببت فيها، بغية تحديد موضع الداء ومحاولة معالجة الظاهرة من
خلال النتائج المتوصل إليها.

1. الإطار النظري الذي يعالج مشكل التنمية في إفريقيا:

في هذا القسم من الدراسة سيتم التطرق لعدد من المقاربات الكفيلة بدراسة العملية التنموية من
منظور يأخذ الواقع الخاص بإفريقيا في الاعتبار

أ. مقاربات دراسة السياسات الافريقية:

واضح للعيان من عدد المدارس المهتمة بالظاهرة التنموية في إفريقيا أنه ليس هناك اتفاق بين
المحللين والدارسين حول كيفية فحص الترابط المعقد بين السياسات والمجتمع في إفريقيا. لكن الجميع يحاول
الوصول إلى تبني مخيال عملي يسمح بتحليل الديناميات المعقدة والمتداخلة ضمن علاقاتها مع الآخرين،
والدراسة تبنت إطارا تحليليا يتلاءم مع الواقع الإفريقي، يأخذ في عين الاعتبار ضرورة فهم العلاقة القائمة بين
الابعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للتجربة الافريقية المعاصرة، وهو ما وصفته الباحثة
"نعومي شازان" بـ إطار التفاعل السياسي (Chazan 1999,p.13) وركزت عليه في دراستها حول السياسات
والمجتمع في إفريقيا المعاصرة. واصفة أياه بالقادر على استيعاب الواقع الإفريقي.

من جهة أخرى لا يمكن إهمال مقارنة مدرسة التحديث التي ترى أن المجتمعات الإفريقية متجهة
نحو الحدأة لتحل الافكار العلمية محل القيم التقليدية، والانتقال إلى التصنيع وخلق الثروة، ومرافقة الاهمية
السياسية للهوية المشتركة واحتوائها عن طريق تجسيد الاليات الكفيلة بتحقيق العدالة والمساواة أمام الموارد (.
Chazan 1999,p.15-16)، كما أولت الدراسة الاهتمام بمقاربة مدرسة التبعية والتخلف على أن تقدم إفريقيا

تعرّض بسبب تدخل القوى الأجنبية التي بنت اقتصاداتها من نتاج الاستغلال المجحف لموارد القارة الإفريقية، فرواد هذه المدرسة لا يولون أهمية ولا يركزون على مسار التنمية والتقدم بقدر ما يولون اهتمامهم لجذور وأسباب التخلف (Chazan 1999,p.19).

يرى "أندريه غاندر فرانك" المتخصص في الفكر التنموي المعاصر، أن أية محاولة من الباحثين في مجال الدراسات التنموية الإفريقية لإقامة نظرية أو وضع سياسية خاصة بالدول المتخلفة، كان من الضروري الاستناد على فهم عميق لتاريخ هذه الدول و على العملية التاريخية التي رافقتها وجعلت منها كيانات متخلفة، فهو يحاول التأكيد على أن أية محاولة نظرية لا تنفذ للعمق التاريخي لهذه المجتمعات، ستكون حتما سطحية، ولا يمكنها تقديم رؤية شاملة تطل على مستقبل هذه الدول (مشورب 1997، ص.147). فظاهرة التخلف ليست ظاهرة لصيقة بهذه المجتمعات بل هي ظاهرة أوجدتها وفرضتها ظروف تاريخية، فهي وليدة العملية الاستعمارية التي بموجبها تم دمج الدول الإفريقية وغيرها من الدول المتخلفة الأخرى بآسيا وأمريكا اللاتينية في السوق الرأسمالية العالمية، العملية هذه أنتجت استغلال ونهب موارد هذه الدول، ما جعلها لا تستطيع الاستفادة منها، وبذلك حرمت من إمكانية استغلال مقدراتها وإمكاناتها الذاتية اللازمة لتحقيق التنمية اللازمة، والخروج من قبضة التبعية فـ "غاندر فرانك" يحاول التأكيد على العامل الخارجي الذي كانت له ومازالت لديه القدرة على تعطيل عملية التنمية في البلدان المتخلفة والتي تمثل فيها إفريقيا نسبة مهمة، وهذا كله من أجل الإبقاء على باب الاستغلال مفتوحا لصالح الدول المتقدمة التي لا تستطيع الاستغناء عن الدول المتخلفة، التي تعتبر صمام الأمان لها. حتى أن الدول الإفريقية بالإضافة إلى أنها متخلفة فهي تعاني من تفاوت التخلف فيما بينها، ولا يمكن أن يجمعها نموذج واقعي واحد، ولذلك يجب تصور جوهر ما ينبغي أن تكون عليه العمليات التنموية بدلا من تصور ووضع وصفات شافية للخروج من التخلف (مشورب 1997، ص.148).

بالإضافة إلى ما سبق اعتمدت الدراسة على مقارنة مدرسة الدولانية لدراسة السياسات الإفريقية، كونها ترى أنه بالدرجة الأولى تبقى الدولة هي القوة المحركة الأولى بالأساس وكذلك هي المتحكمة في الحركة الاقتصادية والاجتماعية في القارة. فرواد هذا الاتجاه يرون أن الكيانات السياسية هي مفتاح السيطرة على إفريقيا المعاصرة (Chazan 1999,p.21).

ب. الأطار المفاهيمي:

التنمية: تتطلب الدراسة معرفة مفهوم هذا المصطلح الذي يشمل عدة ابعاد، وعدة جوانب فهو لا يستطيع إهمال الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، فعملية التنمية تتم ضمن مسارات متشعبة تشمل جميع المجالات المرتبطة بالمجتمع، فالنظام السياسي عادة ما يضع في اولوياته التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من المجالات التي تتطلب تنمية تحافظ على تماسك واستقرار المجتمع، والتنمية كمفهوم ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، ولذا يمكن فهمها على أنها محاولة التكيف مع التحولات الاجتماعية والذهنية والسياسية وكل التحولات التي تعرف تطورا متناميا ومستداما (خنوش 2020، ص.20). فهي تمثل عملية التحديث التي يتبناها النظام للخروج من الوضع القائم الذي يكون بحاجة لإصلاحات من شأنها تحسين وضع واداء مختلف القطاعات داخل البلد والمجتمع، خاصة في البلدان التي تعاني صعوبات على شتى الأصعدة. بالإضافة إلى هذا فإن "لوسيان باي" يرى أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية وهذا يمثل نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، فهي التحديث السياسي وتنظيم الدولة القومية،

وبناء الديمقراطية وإقامة المؤسسات وغيرها من السياسات التي تهدف إلى تحقيق التوجهات والأهداف العامة. إذا التنمية السياسية تمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية. ففي الاحتياجات السياسية للتنمية الاقتصادية، وهذا يتحدد في تسهيل النمو الاقتصادي (خنوش 2020، ص.12).

2. واقع التنمية في إفريقيا ومقوماتها:

أ. التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

تعاني بلدان عديدة في إفريقيا من افتقارها للموارد المالية اللازمة للاستثمار وهذا راجع للاستنزاف المستمر الواقع على موازنتها جراء أعباء الديون المتراكمة، ما جعلها تعاني من نقص رؤوس الأموال الضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي، والخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كان لها مضاعفات سلبية وخطيرة على باقي مجالات التنمية الأخرى، وكذا على كل من الأداء التنموي والاستقرار ونظام الحكم. فهذه الاختلالات الاقتصادية لها انعكاساتها على عملية توفير الموارد المالية الكافية لمواجهة المشاكل التنموية في المجالات الأخرى. فتقليص الموارد المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، تجعل هذه البلدان أمام تهديدات الوقوع في انسداد السبل وبروز عقبات تكون حجر عثرة في وجه المساعي الرامية لتحقيق التنمية المستدامة التي تحتاج إلى استثمارات مستدامة (تشيكلو 2003، ص.186).

ترتبط التنمية السياسية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، فالديمقراطية تفرض توافقا وطنيا ومشروعية للحكومة واجهزة رقابية لها القدرة على مساءلة الهيئة التنفيذية مهما كان مركزها وقوتها. لكن أمام أعباء الديون المتزايدة والشروط المرتبطة بإبرام عقود القروض الدولية خلقت تهديدات خطيرة لقاعدة التأييد السياسي للنظم الإفريقية، لقد انتجت هذه المشروعية حركة مقاومة في وجه الإصلاحات وشروطها، وما تلك الانتفاضات التي قامت في هذه البلدان مطالبة نظمها السياسية بضرورة مراعاة هذه الاختلالات، وحلق توازن دقيق يوفق بين الشروط المرتبطة بالديون المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية وبين الاحتياجات الضرورية للمواطن. فالمؤسسات المالية الدولية اخترقت هذه الدول وفضلت الحكم عن طريق الطابع الفني التكنوقراطي بدلا من الطابع الديمقراطي لأنه يجعل عملية التسيير بعيدة كليا عن أية مساءلة أو رقابة داخلية (تشيكلو 2003، ص.187).

ب. ترشيد الحكم والحفاظ على الأمن والاستقرار:

يذهب المهتمون بعمليات التنمية إلى التركيز على عاملين أساسيين واعتبارهما أعمدة بناء العملية التنموية، ألا وهما: أولا محاولة إيجاد نظام حكم كفيل بالحفاظ على مصالح الشعب ويعي أبعاد المسؤوليات الملقاة على عاتقه، ويعتمد على قواعد واضحة من أجل إرساء الشفافية على أعمال الحكومة التي تكون مستعدة لقبول المساءلة الشعبية تجسيدا لمبدأ حرية ممارسة الشعب لحقوقه السياسية والمدنية دون عقبات مع احترام حقوق المواطنة، والابتعاد عن الفساد وقطع الطريق أمام الفئات الإدارية التي تمتهن الإدارة لتحقيق مصالح شخصية تحد من فعالية برامج التنمية، كذلك خلق اليات تساعد على ترشيد الاستهلاك والتحول إلى فتح فضاءات للاستثمار ممولة من رأس المال المحلي واستغلال الكفاءات الوطنية المعطلة عن أداء أدوارها، ثانيا يمثل هذا العامل السعي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، حيث لا يمكن الانتقال إلى إحداث التنمية دون إرساء قواعد ثابتة وفعالة للعمل السياسي وتعبيد الطريق أمام العاملين على مشاريع التنمية، وغزالة

جميع العقبات المعيقة (Mbodo 2014,p.p.255-256)، حيث لا يمكن التسليم بإمكانية تحقيق تنمية شاملة في ظل تجاذبات سياسية بين القوى المجتمعة التي تنشط داخل الساحة السياسي، فالاستقرار السياسي يعتبر القاعدة الصلبة الضرورية لأية انطلاقة تنموية. فالتوافق السياسي بين مختلف القوى الناشطة في الساحة السياسية، يخلق أرضية قابلة لاستيعاب الاختلافات وبلورتها لصالح العمل الجماعي الرامي لتثمين جميع الجهود والاستفادة منها واستثمار مخرجاتها من أجل تحقيق التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية هي حجر الأساس للبناء التنموي في شتى المجالات إن توحيد الجهود كفيل لتذليل العقبات امام البرامج الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

ترجع التقارير التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية، مشاكل التنمية وتعرتها لأسباب عديدة، فقد جاء في تقرير البنك الدولي المعروف بـ "إفريقيا جنوب الصحراء"، أن أزمة النمو ترجع لأسباب عديدة حصرها في أربعة رئيسية. وهذا بعدما تناول الابعاد السياسية والثقافية، فجاءت كما يلي: الفهم الخاطئ للتحديث، القيود المفروضة على تمكين المرأة، غياب الحكم الرشيد وانتشار الفساد. فتحليل هذه المؤسسات ركز بالدرجة الأولى على دور النخب الحاكمة في ترشيد الحكم. ففي سنة 1989 البنك الدولي أصدر دراسة مفادها أن غياب الحكم الرشيد، وتعرثر التنمية في إفريقيا راجع بالأساس إلى غياب القوة الموازية لقوة الحكومة، حيث يمكن من خلالها مواجهة أعمال الحكومة عن طريق المساءلة، ما يجعل القيادات في البلدان الإفريقية يعكفون على خدمة مصالحهم الشخصية دون الالتفات إلى الأخطار التي قد تخلفها هاته التصرفات والتوجهات (توفيق 2005، ص. 80).

هذه الدراسة ركزت بالدرجة الأولى على عامل القيادة السياسية الذي حملته جميع مشاكل التنمية السياسية في البلدان الإفريقية، على أساس أن هذه القيادات لا تخضع لأية رقابة شعبية، ولها من الحرية ما يمكنها من تقييد جميع الفئات الاجتماعية التي من شأنها حلحلة النظام الزبائني الذي يعتمد بالأساس على الولاء الكلي للسلطة القائمة ونظام الرعب الذي تحتكره السلطة. عن التنمية بحاجة إلى قيادة راشدة، لكن ما أهملته دراسة البنك الدولي هو العوامل الأخرى المؤثرة وبقوة في عملية التنمية، وعلى رأسها التدخلات الأجنبية والتي تعتبر محورية. وهذا انطلاقاً من أن القوى الاستعمارية السابقة لم تتوقف يوماً عن استغلالها لتبعية الاقتصادات الإفريقية للرأسمالية الدولية. وهذا ملاحظ من خلال سكوت الديمقراطيات الغربية عن الممارسات غير الديمقراطية الناتجة عن الانظمة السياسية الإفريقية وقبولها التعامل مع القيادات السياسية التي استولت على السلطة بمساعدة القوات المسلحة أو الانقلابات العسكرية.

ج. التأثيرات الاقتصادية على الشرعية السياسية:

تؤثر المعاملات الاقتصادية غير المشروعة على البرامج التنموية للبلدان الإفريقية، فالقوانين الاقتصادية والضريبية التي تصنفها الشركات بصفة عامة على أنها ثقيلة وغير فعالة، تنتج أعباء ثقيلة عليها، تفتح المجال أمامها لولوج الطرق غير قانونية لتجنب هذه الأعباء الإضافية، حيث تصبح عملية دفع رشاوى للمسؤولية المحليين لتخطي القوانين المفرطة، وتقليص المدفوعات الضريبية، هنا ينتقل المسؤول إلى تفضيل مصالحه الشخصية على حساب سياسات التنمية المنتهجة، في هذه الحالة يصبح المستثمرون في هذه البلدان يفضلون ويدافعون على أسلوب رشوة المسؤول المحلي، عوض التعاون مع القوانين والمؤسسات كون أن نتيجة العملية تصبح أكثر فعالية في ظل فساد السوق (اكرمان 2003، ص.ص. 49-50).

بعيدا عن هذا التصور الشركات الكبرى في البلدان المتقدمة بدلا أن تقوم بهذه التصرفات هي تعمل على تغيير هذه القوانين عن طريق الضغط القانوني، وشن حملات ضغط عبر المؤسسات العامة وجماعات الضغط الناشطة على المستوى. إلا أن هذا الأمر يختلف عنه في البلدان الإفريقية وباقي البلدان المتخلفة الأخرى. فالشركات الكبرى تشعر براحة أكبر عند خرقها للقوانين، حيث يصبح نفوذهم أكثر فعالية، وتتوسع شبكات علاقاتهم مع المسؤولين السياسيين تمكنهم من شراء ذممهم، فترتفع فعالية الصفقات الفردية على حساب الصفقات الجماعية (الوطنية) لتتشكل بعدها حلقة مصالح قوية تعمل دائما ضد الإصلاح والبرامج التنموية، وهذا بسبب خوف أصحابها من خسارة الامتيازات التي توفرها الشركات وجماعات ضغطها. هنا تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة الشيء يصعب عمل البرامج التنموية والإصلاحية الذي تتبناه الجهات العامة على الإصلاح، التي تجد نفسها تعمل بالإضافة إلى تنفيذ برامج الإصلاح على تغيير ومراقبة تصرفات المسؤولين الفاسدين الذين لهم تأثيرهم السلبي حتى على شرعية النظام السياسي داخل البلاد. فالمواطن إذا لمس أثار التنمية فإنه لن يتساءل عن شرعية النظام.

هـ. ارتباط التنمية بالديموقراطية:

يربط الكثير من الباحثين والمهتمين بالديموقراطية بالتنمية ويجعلون المصطلحين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما فالتنمية بالنسبة إليهم هي رهينة للعملية الديمقراطية، أي أنه لا يمكن تحقيق التنمية في جميع المجالات وتجسيد مساراتها إلا بعد إتمام عملية التحول الديموقراطي بنجاح. فالأنظمة السياسية التي تتبنى الزبائنية كنهج لتحقيق سياساتها ومبتغياتها، لا تخضع لضوابط العملية الديمقراطية فهي لا تهتم لمسارات التنمية الناجحة، فاهتمامها الرئيسي منصب فقط على مسألة تحقيق الاصطفاف وضبط الولاءات. رغم أنها تضع في مقدمة برامجها وأولوياتها تحقيق التنمية على جميع المستويات إلا أنها على أرض الواقع تبقى التنمية آخر اهتماماتها.

الأكد أن الديموقراطية هي مفتاح من مفاتيح تحقيق التنمية لكنها ليست المفتاح الوحيد، هناك أمثلة من واقع الدول أين تحققت نسب عالية من التنمية في دول تفتقر للحرية والديموقراطية. الإشكال يظهر عندما يتم لجوء مجموعات سياسية أو اجتماعية أو غيرها باسم ثقافة ما إلى تعزيز سلطة سياسية معينة، أي أنه كلما كان هناك توجه للقضاء على استقلالية النظام السياسي ومحاولة فرض علاقة مباشرة بين السلطة وثقافة ما أو دين ما أو أيديولوجية ما، كان هناك في المقابل توجه لاستعمال القوة والخروج عن القواعد الطبيعية لفرض النظام والتوجهات الجديدة. نتيجة هذا كله هو قيام النظام السياسي القائم بتفضيل النظام الديكتاتوري سواء كان طائفيا أو قوميا، من أجل خنق الطموحات الديموقراطية التي قد تهدد استقراره، حيث يكون أمام اختيارات صعبة من بينها برامج التنمية التي من شأنها تحقيق الاستقرار والاستمرار (تورين 2001، ص. 26).

وهذا يكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية في هذه البلدان لأن العملية ستكون في اتجاه واحد، فالسلطة لا تنتظر نتائج المخرجات، فالانتقال نحو الديموقراطية لا يخضع لعملية التطور الطبيعي الشيء الذي أثبتته واقع الدول المتخلفة على عكس واقع الدول المتقدمة التي تغلب فيها الجماعات الناشطة في الساحة السياسية، دورا ضاغطا من خلال عمليات إثبات الذات والوجود بالدفاع عن مصالحها المجتمعية، فهي تمارس دور الرقيب على نشاط النظام السياسي الذي وضع قيودا مسبقة تنظم عملية ممارسة السلطة. على عكس الدول المتخلفة التي لا تحظى بذاك القدر من الحرية وسلطة الرقابة الشعبية، ما يجعل أنظمتها

تتبنى آليات وتنظيمات تكون كفيلة بالحفاظ على استمرارية النظام، حتى أن الجماعات الاجتماعية الناشطة داخل هذه الأنظمة تميزها السمة التعاضدية، والتي تجعلها أجهزة في خدمة النظام السياسي، فمصلحتها وإثبات وجودها يكون بقبول عملية الاستقطاب التي يتبناها النظام السياسي.

الاقتراب من السلطة يعني الاقتراب من منابع الثروة. القوى السياسية الناشطة لا يكون اهتمامها منصبا على مشاكل التنمية بقدر ما يكون منصبا حول البحث عن سبل الوصول إلى إرضاء النظام السياسي، حتى أن محاولات المقارنة غير ممكنة، حيث هناك فرق شاسع بين البلدان صاحبة الديمقراطية الراسخة وتلك التي بقيت لعقود خاضعة لقدر أنظمة تعتمد على وسائل الاكراه لفرض إرادتها على مواطنيها، وهذا الوضع له كذلك عوامله الدولية التي ساعدت على بقائه، فالجميع أصبح مقتنعا أن الديمقراطية لا يمكنها النجاح إلا في دول الشمال المتقدمة التي تمكنت من تحقيق التنمية الشاملة على عكس دول الجنوب المتخلفة، التي لا يمكنها ترسيخ الديمقراطية وبالتالي ليس باستطاعتها تحقيق التنمية، وهذا راجع بالأساس إلى التوغل الحادث من طرف دول الشمال التي طورت الديمقراطية الليبرالية وفي المقابل فرضت سياساتها التوسعية الاستغلالية، فهي من أجل مصالحها ترضى التعامل مع الحكام الديكتاتوريين على حساب المبادئ الديمقراطية(تورين 2001، ص.28).

3. معوقات التنمية:

ا. التحديات السياسية في مواجهة التنمية:

تأتي التنمية في مقدمة أولويات البرامج السياسية للحكومات الإفريقية إلا أنها لم تتمكن من تحقيقها، حيث كان تراجع اقتصاداتها وتفاقم المشاكل الاجتماعية، وتآزم الأوضاع السياسية، وتهليل الاستقرار والأمن حليفها فرغم المحاولات المتكررة من طرف هذه الحكومات إلا أن الفشل كان هو السمة المهيمنة على الواقع الإفريقي. بطبيعة الحال إن لهذا الفشل أسبابه، وحتما يكون منها الداخلي والخارجي، ساعدت هذه العوامل في هدر الجهود المبذولة من أجل تحقيق تنمية مستدامة. لقد ساهم الانهيار الاقتصادي الذي أصاب جل بلدان القارة بشكل مباشر في إعاقة عملية التنمية، فالبلدان الإفريقية لم تجد حولا سريعة تخفف من وطأة الأزمة الاقتصادية، فهي تعاني من عجز مالي حاد ونسب تضخم عالية مع انهيار البنى التحتية، بالإضافة إلى تسرب رؤوس الأموال، الأمر الذي زاد من أعباء الرعاية الصحية والاجتماعية، وتقهقر مستويات التعليم مقارنة مع الانفجار الديموغرافي الحاد. بالإضافة لهذا فإن برامج المؤسسات المالية الدولية المقرضة ساهمت بشكل مباشر في تعزيز علاقات الاستغلال بين طرفي المعادلة غير المتساويين، فدول الشمال تتمتع بأفضلية فرض قواعد السوق العالمية بما يتناسب مع إمكانياتها وأهدافها. هذا أنتج ذهنية لدى الافارقة تعتمد على منطق التسول والشعور بأن الحلول لا تكون إلا بالاعتماد على مساعدة الآخرين. في الجهة الأخرى فضلت دول الشمال التعامل مع حكومات ومسؤولين فاسدين لا يمتلكون من الشرعية إلا اعتراف الدول المستغلة، كذلك البلدان الإفريقية تفتقد تقاليد خاصة بالتنمية فهي فضلت التضحية بالاستثمار لصالح الاستهلاك، أيضا أنها لم تتمكن من تكوين طبقة من رجال الأعمال تكون لهم طموحات اقتصادية عالمية لأن نظام الربح وتوزيع المنافع فوت على هذه الدول فرص الادخار والاستثمار في مشاريع منتجة، وتركت المجال واسعا للاعتماد فقط على مصادر التمويل الأجنبية لدفع مشاريع التنمية(مولنجي ومناي 2003، ص.ص.139-141).

ب. التنمية في ظل غياب المؤسسات:

تعاني الدول الإفريقية من ضعف المؤسسة التي أثرت سلبا على التنمية، فالدولة في إفريقيا ولدت في مرحلة تاريخية لم تكن لصالحها، فتأسسها كان وفقا لرؤية الاستعمار ومصالحه. فأنتجت وضعا لا يلائم واقع القارة. فالدولة في إفريقيا بعد الاستقلال ورثت جملة من المشاكل جعلها تقف عاجزة عن إيجاد حلول مناسبة لها. فكان العمل من أجل الاستجابة للتحديات، لكن النظام العالمي فرض عليها ضغوطا جعلها رهينة لنظرة دونية، فهو مبني على الاستمرار في تعميق الفروقات والابقاء على آليات الاستغلال غير المتكافئ بين الدول الإفريقية ونظرائهم من دول الشمال. حتى أن برامج الإصلاح الهيكلي وشروطها ضاعفت من حدة المشاكل الموروثة وأزمت وضع المؤسسات الذي هو أصلا أمام تحديات البناء، حيث فرضت على الدول الإفريقية التنازل عن دورها الاقتصادي وأن تتخلى عن أدوارها الاجتماعية، ما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية التي أصبحت تمثل تهديدا للاستقرار والأمن الوطني.

فعمليات الإصلاح الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية عملت على تدمير مؤسسات الدولة والسيطرة عليها من خلال هيمنة وكالات الاقراض، التي أصبحت ضالعة في عملية صياغة السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية، وهذا من أجل التضييق على دور الدول التي يراد لها تبني الديمقراطية شكليا فقط، لأن الديمقراطية تأتي بمؤسسات سياسية لها من الشرعية ما يسمح لها بمراجعة جميع السياسات والبرامج الإصلاحية المفروضة (الساعدي 2017، ص.ص. 253-254).

فحسب تقارير صندوق النقد الدولي أظهرت أنه رغم برامج إعادة الهيكلة والتأهيل إلا أن معدلات النمو في تضاؤل ونسب الفقر في تزايد، ومحاولات التنمية باءت بالفشل (Easterly 2013, p.131).

ج. المديونية والتنمية:

تعاني البلدان الإفريقية من نسب الديون المرتفعة، رغم امتلاكها احتياطات وموارد طبيعية معتبرة تغنيها عن الحاجة للاقتراض، وهذا راجع بالأساس إلى البنود المحجفة التي احتوتها وثائق الاستقلال التي رتبت التزامات على الدولة الفتية وتكبيلا بديون سابقة للاستقلال، حتى أن هذه الدول خرجت إلى الحرية مكبلة بالأيدي رهينة لسياسات الاستغلال الدولي، ومحرومة من الإمكانيات، حتى أن استغلال الموارد الطبيعية مرهون بالكفاءات الأجنبية. لم تتمكن الدول الفتية من الانطلاقة رغم محاولات حثيثة ولم تتمكن من التخلص من الديون فكانت الأزمة الاقتصادية العالمية في ثمانينيات القرن الماضي بمثابة الضربة القاضية لجهود هذه الدول. فجاء الدور للمؤسسات المالية الدولية لاقتراح برامج في ظاهرها أنها كفيلة بإنقاذ هذه البلدان وإخراجها من دائرة التخلف وإعطائها فرصة للخروج من الضائقة، لكن شروط هذه البرامج أظهرت ما كان خفيا حيث كانت النية المبيتة هي تمكين الاغلال وزيادة غرز الأرجل في وحل المديونية. وهذا رغم محاولات دول الشمال والمؤسسات المالية لاقتراح حلول كمسح ديون الدول الفقيرة التي يستحيل عليها دفع خدمات هذه الديون، في المقابل لا يمكن التحجج بهذه الحلول لأن شروط القروض تفرض قيودا محجفة في حق المقرض. حيث أن القروض يتم توجيهها بالإضافة إلى وضع سلسلة من الشروط لمواطن صرف القروض (Easterly 2013, p.p. 157-158).

كيف لقارة تمتلك الموارد والمقدرات الباطنية ولها من الكفاءات ما يؤهلها لاكتساح الأسواق العالمية، أن تبقى تتخبط في وحل المديونية والعجز عن تسديد خدمات الديون، ورهينة لشروط صرف القروض.

د. برامج المؤسسات المالية الدولية وسيلة للتبعية تحت غطاء التنمية:

يعتبر الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية عاملا محوريا في عملية إسقاط البلدان الأفريقية في مصيدة إدماج القارة ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لأن التدخل في بداية الثمانينات كان وعدا بإخراج القارة من أزمتها الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الفردي وتحسين ظروف المعيشة والتخلص من الفقر وسوء التغذية. لكن هذه البرامج كانت سببا في انخفاض الانفاق على القطاع الاجتماعي، وتناقص عدد المتدربين، وإنخفاض الرعاية الاجتماعية، فبرامج تثبيت الاقتصاد وبرامج التكيف الهيكلي التي كان من المفروض أن تساهم في تثبيت الاقتصادات والحد من التضخم وإعادة التوازن الضريبي وتحسين التوازن المالي الخارجي، لم تكن سوى وسيلة لتسهيل إدماج هذه البلدان في مشروع العولمة النيولبرالي. لأن النتائج كانت تدل على هذا، فقد ساهمت في تضاعف مستويات اللامساواة وتركيز الثروة في أيدي القلة، حتى أن بنك التنمية الأفريقية في تقريره لسنة 1998 أكد ذلك بتصريحه أن إفريقيا استمرت في التخلف وأنها فقدت نصيبها من السوق العالمي فيما يخص الانتاج والصادرات وكذا الاستثمار المباشر، بالإضافة إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، دون وجود تفسير واحد لهذه المشكلة ولا وجود لحل سريع لها (صالح 2003، ص.ص. 90، 92).

التفسير الوحيد لهذا هو أن الدول الأفريقية تم جرها إلى برامج المؤسسات المالية الدولية من أجل دمجها في الرأسمالي العالمي وهي فاقدة للوسائل التي تسمح لها مواكبة هذا الدمج فالهدف الخفي كان السعي من أجل إبقائها في دائرة التبعية، وإبعادها عن سلك سبل كفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، والتي حتكا ستمنحها الفرصة للخروج من الأزمات بأقل الأضرار وإمكانية التفاوض على قدم المساواة.

هـ. تأثيرات عسكرة المجتمعات الإفريقية على التنمية :

تعمل الجيوش في الانظمة الديمقراطية ضمن الأطر القانونية المرسومة والمضبوطة سلفا، ولا يكون تحركها خارج وحداتها سواء لمهام داخلية أو خارجية إلا من أجل تحقيق المصلحة العامة وفق قواعد قانونية صارمة تخضع فيها القوات المسلحة لرقابة المؤسسات السياسية المدنية وفقا لمبدأ ضرورة خضوع العسكري للسلطة المدنية، والتي لا يمكن تخطيها مهما كانت الظروف، وهو الأمر الذي حدث مع الجنرال الأمريكي "ماك ارثر" عقب الحرب العالمية الثانية، والذي كان بمثابة بطل وطني عقب إنجازاته أثناء الحرب في منطقة المحيط الهادي، عين على إثرها حاكما عاما على اليابان، لكن ذلك لم يشفع له فيمجرد تخطيه للصلاحيات الممنوحة له وذلك على إثر تصريحاته بشأن مستقبل اليابان وهو الأمر الذي لم تصرح له الرئاسة بفعله، فأهتبت مهامه واستدعي للولايات المتحدة للمثول أمام اللجنة التأديبية للتحقيق معه حول هذا التصرف الذي وصف حينها بالخطير. فكانت نهاية مساره المهني كعسكري إلا أن الأمر يختلف تماما عن ذلك في الدول الأفريقية التي بقيت جيوشها حاضرة في الساحة السياسية طيلة سنوات الاستقلال، فهي تنجلي كلما ضبظت الأمور لصالحها ، وتتصدر المشهد السياسي كلما تراجعت الحكومات عن التزاماتها نحوها، فالجيوش الأفريقية تلجأ إلى استخدام القوة كلما أحست أن هناك أخطار تهددها أو تهدد مصالحها وهذا ما يفسره عدد الانقلابات العسكرية التي شهدتها بلدان القارة طيلة عقود من الاستقلال.

يحدث في ظل اعتراف الجميع بأن هذه الانقلابات لا تمثل أبدا سبيلا قانونيا للوصول للسلطة، إلا أن قيادات الانقلابات تبرر دوما هذا التصرف كان نتيجة للفشل الذريع الذي منيت به القيادات السياسية السابقة وعجزها عن تحقيق التنمية والأمن، لكن في الواقع هذه التحركات من أجل تحقيق مزاي واستحقاقات

تخلفت السلطة السياسية المدنية عن الوفاء بها. فالقيادات العسكرية الإفريقية تأخذ على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية، انطلاقاً من شعورهم بأنهم الفئة المجتمعية الوحيدة القادرة على ذلك بناء على ما يمتلكون من التكوين والمؤهلات والوسائل التي تسمح لهم بالاضطلاع بهذه المهمة (Thomson 2000, p.127-129).

تلقي تدخلات الجيش في السياسة ترحيباً شعبياً واسعاً، حيث يكون الاعتقاد أن القوات المسلحة هي الفئة الأقوى داخل المجتمع ولها من التنظيم ما يجعلها الأقدر على تسيير شؤون البلاد على أحسن وجه وأنها قادرة على نقل مهاراتها وخبراتها لباقي الفئات المجتمعية ويمكن كذلك استغلالها على أرض الواقع وتحقيق ما فشل فيه المدنيون. إلا أن التجربة الإفريقية أثبتت عكس ذلك، فالحضور الدائم والمستمر للجيش في الساحة السياسية لم يغير من واقع التنمية شيء ولم يحقق الأمن والاستقرار والتماسك المنشود. أضف إلى ذلك تراجع مستوى المعيشة ودخول بعض البلدان في نزاعات هددت الوحدة الوطنية.

خاتمة:

من خلال استعراض مراحل الدراسة يتجلى واضحاً أن معضلة التنمية في إفريقيا طال أمدها ولم تجد لها الحكومات المتعاقبة حلاً طيلة عقود من الزمن أثرت سلباً على دول القارة، اختلفت آراء المهتمين بهذا المجال من الدراسات حول أسباب فشل التنمية في إفريقيا، إلا أن الدراسة حاولت الإجابة على هذه التساؤلات والوقوف موقفاً موضوعياً يمكن من خلاله الوصول للأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الفشل، فتم التوصل إلى تحديد بعض الأسباب التي ترى الدراسة أنها جوهرية في عرقلة عملية التنمية، حيث تم تصنيفها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية. الخارجية تلك المرتبطة بالاستعمار المتجدد الذي لم يقبل أبداً التخلي عن مستعمراته ومواردها، كما تم تحديد دور المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان أصبحا في خدمة النظام المالي العالمي، ويظهر ذلك من فشل البرامج المشروطة للاقتراض التي اشرفت عليها هذه المؤسسات. نتائجها كانت وخيمة على الدول الإفريقية، حيث كان من نتائجها تراكم الديون واستحالة سدادها الأمر الذي يخلق كل محاولة تنموية. هذه البرامج هزلت البناء المجتمعي للدول وعرضتها لاحتمالات للانقسام. بالنسبة للعوامل الداخلية ضبقت الدراسة عدة عامل وركزت عليها تمثلت في ضرورة محاربة الفساد الذي ينخر الاقتصاد ويكون شبكات مصالح تصبح تهديداً حقيقياً للأمن المجتمعي وحتى لكيان الدولة، بالإضافة إلى ذلك ترى الدراسة أن توفير قدر كبير من الحرية والمساءلة يكفل فرص إطلاق مبادرات ناجحة للتنمية الشاملة كذلك توفر هذه الإجراءات الفرصة للأفراد لترشيد الحكم، توصلت الدراسة إلى ضرورة تقسيم الوظائف والتخصص حيث لا يمكن للقوات المسلحة أن تضطلع بمهام الدفاع وتسيير شؤون الحكومة، وتسيير شؤون الإدارات والمصالح الاقتصادية في آن واحد، كذلك وجود ضرورة خضوع العسكري للرقابة المدنية، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إطلاق حرية من يمتلكون حق احتكار وسائل العنف داخل المجتمع.

قائمة المراجع:

1. أكرمان، س. ر.(2003). الفساد والحكم: الاسباب، العواقب، والاصلاح، تر: سروجي،ف. عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.
2. تورين، آ.(2001). ماهي الديمقراطية؟ حكم الاكثية أم ضمانات الاقلية. تر: قبيسي، ح. بيروت: دار الساقى.
3. توفيق، ر.(2005). الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: جامعة القاهرة .
4. تشيكولوب، ب.س.(2003). " العولمة والديون في إفريقيا الجنوبية: مشكلات وأفاق". تر: الجمال، م.م. في أصيفا، ط. وآخرون. العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: تحديات وأفاق. القاهرة: مركز المحروسة.
5. خنوش، م.(2020). معوقات التنمية في إفريقيا. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
6. مشورب، إ.(1997). قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث. بيروت: دار المنهل اللبناني.
7. مولونجي، م.ومناي، م.(2003). العولمة والتنمية المستدامة في إفريقيا: وضع خمر قديمة في براميل جديدة. تر: الطويل، س. في أصيفا، ط. وآخرون. العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: تحديات وأفاق. القاهرة: مركز المحروسة.
8. الساعد، م.أ.(2017). فوضى التنمية وتفكيك السيادة الوطنية: تأثيرات العولمة على إفريقيا. ليبيا: شركة الداجل للدراسات والتعريب.
9. صالح، م.(2003). "العولمة وفقدان الأمن للبشر في إفريقيا". تر: الطويل، س. في أصيفا، ط. وآخرون. العولمة والتنمية في إفريقيا: تحديات وأفاق. القاهرة: مركز المحروسة.

1. Chazan, N. and all.(1999). Politicts and Society in Contemporary Africa . Colorado : Lynne riener Publishers.
2. Easterly, W. (2013). Les Pays Pauvres Sont-ils Condamnés à le Rester ? Paris : Nouveaux Horizon.
3. Mbodo, O.M. (2014). Afrique Sub-saharienne : Population, Ecologie et Histoire. Paris : L'Harmattan .
4. Thomson, A. (2000). An Introduction to African Politics. New York : Routledge.